

أشكال الدول الدولة البسيطة

التنظيم الإداري للدولة البسيطة		مظاهر الدولة البسيطة	العوامل التي لا تؤثر في شكل الدولة	مفهومها
نظام اللامركزية		وحدة السلطة السياسية	اتساع رقعة الإقليم أو اتصاله أو انفصاله	الدولة البسيطة هي الدولة التي تكون فيها السلطة واحدة تتمتع بسيادة موحدة وتظهر كوحدة واحدة
نظام الأقاليم كاستثناء	اللامركزية الإدارية كقاعدة عامة	عدم التركيز الإداري	التركيز الإداري	شكل نظام الحكم
وعادة ما نجد هذا النوع من التنظيمات الإدارية لدة الدول التي تكون البعض من فئات شعبها ذات طبيعة إثنية أو ثقافية مختلفة، وتحتاج إلى تشريعات خاصة بها تتلاءم مع معتقداتها، كإقليم كردستان في العراق سابقا،	تعرف اللامركزية الإدارية على تنظيم إداري يقوم على توزيع الاختصاصات بين السلطات المركزية وهيئات محلية مستقلة إقليمية أو مرفقة لتسيير شؤونها بشكل مستقل وتتمتع بالشخصية المعنوية ولا تخضع إلى لرقابة إدارية بعيدة تعرف بالوصاية الإدارية.	عندما تكون الرقعة الجغرافية واسعة تضم عدد معتبر من السكان عنها لا بد من تخفيف العبء الإداري عن طريف عدم التركيز الإداري بتفويض جهات إدارية تعمل على المستوى المحلي باسم ولحساب السلطة الإدارية المركزية وبتفويض منها. وتتميز بعدم تمتعها بالشخصية المعنوية	ويعني جمع السلطات الإدارية بيد السلطة التنفيذية في العاصمة ذات الاختصاص الوطني الذي يشمل كامل إقليم الدولة، هذا النظام يمكن العمل به بشكل منفرد إذا ما كان في ظل دولة ذات حيز جغرافي صغير فيسهل التسيير الإداري على أساسه.	تجانس أو عدم تجانس فئات الشعب
				وحدة التشريع كقاعدة عامة
				وحدة التشريع أو اختلافه
				وحدة الإقليم
				شعبها
				وحدة بشرية
				متجانسة

الدولة المركبة

أصناف الدول المركبة		عوامل الاتحاد	مفهومها
الاتحادات الفعلية الدائمة		المصاهرة في الاتحاد الشخصي	الدولة المركبة هي اتحاد مجموعة من الدول أو
الاتحادات المؤقتة (غير حقيقية)		الأهداف والمصالح المشتركة في الاتحاد الكنفدرالي	
الاتحاد المركزي أو الفدرالي	الاتحاد الفعلي	الاتحاد الكنفدرالي أو التعاهدي	الاتحاد الشخصي

**الوحدات
لتحقيق
أهداف
مشتركة أو
لخلق دولة
جديدة**

الرغبة في الاتحاد
وخلق شخص دولي
جديد مثل الاتحاد
الفعلي
وجود روابط مشتركة
ما بين شعوب الأقاليم
مثل الاتحاد المركزي
الفدرالي

مظهره:
وحدة
الرئيس
أو الملك
لدولتين
أو أكثر.
سببه:
علاقة
المصاهرة
أو الزواج
التي تتم
ببم ملك
وملكة.
مثاله:
اتحاد
بولندا
ولتوانيا
سنة
1385
واتحاد
إنجلترا
وهانوفر
سنة
1714.

الأثر القانوني: لا تنشأ دولة
جديدة في الاتحاد، كل دولة
تحتفظ بسيادتها الداخلية
والخارجية
-استقلالية التمثيل
الدبلوماسي
-الحرب التي تقع ما بين
دول الاتحاد حرب دولية.
-كل دولة تحتفظ بسيادتها
على إقليمها.
- رعايا كل دولة هم أجناب
بالسبة لدول الاتحاد
الأخرى.
- كل دولة يكون لها نظامها
الدستوري الخاص .

مظهره: عملية اتفاق ما بين
الدولة لإحداث كيان يعمل على
تحقيق أهداف مشتركة
وذلك بموجبة اتفاقية أو معاهدة
دولية.
سببه: تحقيق المصالح المشتركة
ما بين دول الاتحاد.
مثاله: اتحاد دول المغرب
العربي، الاتحاد الإفريقي ،
جامعة الدول العربية.
آثاره: كل دولة تحتفظ بسيادتها
الداخلية والخارجية، استقلالية
التمثيل الدبلوماسي، الحرب التي
تقع ما بين دول الاتحاد حرب
دولية وليست أهلية. وتحتفظ كل
دولة بنظامها السياسي
والدستوري، ولكل دولة جنسيتها
وأفراد يعتبرون أجناب بالنسبة
لدول الاتحاد الأخرى .

مظهره: اتحاد دولتين أو
أكثر يترتب عنه ظهور
شخص دولي جديد يمثلها
دوليا فتحفظ كل دولة في
الاتحاد بسيادتها الداخلية
فقط.
سببه: القدرة على المنافسة
الاقتصادية وتحقيق الأمن
والاستقرار لدول الاتحاد.
مثاله: الاتحاد الأوروبي
الذي يضم دول أوروبا
الغربية ومنظمة الدول
التركية
آثاره: وحدة العملة ووحدة
الجيش ووحدة التمثيل
الدبلوماسي، وانعدام
التأشيرة ومواطني الدول
هم مواطني دولة الاتحاد.
والحرب التي تقع حرب
أهلية، تتمتع دولة الاتحاد
بالسيادة الخارجية بينما
تحتفظ كل دولة في السيادة
الداخلية.

مظهره: اتحاد دولتين أو
أكثر يترتب عنه ظهور
شخص دولي جديد يتمتع
بالسيادة الخارجية
وينقسم جزء من
السيادة الداخلية مع
الدول الأعضاء.
سببه: وجود روابط
مشتركة ما بين شعوب
دول الأقاليم، التي تقبل
وتعترف بفكرة التنازل
عن السيادة الخارجية
وجزء من السيادة
الداخلية.
آثاره: يمكن إيضاحها
في الجدول أدناه:

الاتحاد الفدرالي

		مميزات الاتحاد الفدرالي		نشأته ونهايته	
القضاء الفدرالي	الوظيفة التنفيذية	الوظيفة التشريعية والقضائية	توزيع السلطات في الاتحاد الفدرالي	الدستور الفدرالي	نشأته ونهايته
يختص القضاء الفدرالي بمراقبة مدى دستورية التشريعات الداخلية للدويلات و لدستور الدولة الاتحادية كما تختص بالفصل في النزاعات التي : - تثور ما بين الدويلات والدولة الاتحادية. - تثور ما بين الدويلات.	وتمارسها حكومتين هما: الحكومة الاتحادية الفدرالية وحكومة الدويلات، يتم توزيع الاختصاص ما بينها بموجب الدستور الاتحادي ويتم تسيرها بعدة طرق هي:	الوظيفة التشريعية : يختص برلمان الدولة الاتحادية بالتشريع بكل ما يتعلق بالاتحاد ، وتختص برلمانات الدويلات بالتشريع بكل ما يخصها في حدود نطاقها الإقليمي، يتكون البرلمان الاتحادي من مجلسين أحدهما يمثل الدويلات بالتساوي والثاني يمثل الشعب على حسب الكثافة السكانية لكل دويلة ، يخضع المواطن لنوعين من التشريعات، لاختلاف الجهة المصدرة لها.	حدود توزيع الاختصاصات	شروطه: أن يكون مكتوبا	نشأته : زوال ركن من أركان الدولة: الإقليم أو الشعب أو السلطة
		الوظيفة التشريعية : يختص برلمان الدولة الاتحادية بالتشريع بكل ما يتعلق بالاتحاد ، وتختص برلمانات الدويلات بالتشريع بكل ما يخصها في حدود نطاقها الإقليمي، يتكون البرلمان الاتحادي من مجلسين أحدهما يمثل الدويلات بالتساوي والثاني يمثل الشعب على حسب الكثافة السكانية لكل دويلة ، يخضع المواطن لنوعين من التشريعات، لاختلاف الجهة المصدرة لها.	الخيار الأول: غلبة مظاهر الاستقلال على مظاهر الوحدة مثل سويسرا ، بحيث يتم تحديد اختصاصات الدولة الاتحادية في الدستور الاتحادي ويترك ما تبقى للدويلات، نتيجة طبيعة الروابط غير المستقرة ما بين شعوبها. الأثر: الدويلات في مركز أقوى من الدولة الاتحادية	المبرر: ضرورة الفصل ما بين الاختصاصات التي تتمتع بها السلطات المزدوجة . لإزالة كل النزاعات التي قد تنتج عن تداخل الصلاحيات.	عند التحول إلى دولة بسيطة
	أسلوب الإدارة المباشرة: وفيها تقوم الدولة الاتحادية بتعيين ممثليها على مستوى الدويلات لضمان تنفيذ قوانينها، ويعاد عليه أن يكلف الدولة الاتحادية أعباء مالية إضافية . مثل الوم أ.	الوظيفة القضائية : يوجد نوعين أحدهما على مستوى الدولة الاتحادية يعرف بالمحكمة الفدرالية تختص بالفصل في المنازعات التي تقع ما بين الدويلات والثاني على مستوى الدويلات يختص بالفصل في المنازعات الداخلية .	الخيار الثاني: غلبة مظاهر الوحدة على مظاهر الاستقلال، بحيث يتم تحديد اختصاصات الدولات على سبيل الحصر وترك ما تبقى للدولة الاتحادية، نتيجة الروابط القوية التي تربط ما بين شعوبها. مثل الهند ، و م أ ، كندا. الأثر: الدولة الاتحادية في مركز أقوى من الدويلات.	أول دستور مكتوب هو دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1787.	عند التفكك إلى عدة دول
	أسلوب الإدارة غير المباشرة: يتولى موظفي الدويلات		الخيار الثالث: أن يتم تحديد صلاحيات الدولة الاتحادية والدويلات على سبيل الحصر،		عند التفكك إلى عدة دول

	<p>السهر على تنفيذ قوانين الدولة الاتحادية وهو النظام المعمول به في ألمانيا.</p>		<p>ويعاب على هذه الطريقة أنها تعيق حركة التطور داخل الاتحاد .</p>			
	<p>الأسلوب المختلط: وهو الذي يجمع ما بين الطريقتين إن تتوزع مهام تنفيذ القوانين الاتحادية ما بين موظفي الاتحاد والدويلات مثل النمسا</p>					